الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال شركة التصرف في المركب التكنولوجي بمنوبة

(2019 / 62)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 10 / 09 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 05/ 02 / 2020

نائب الرئيس: علـــي الهرماســـي

مقرر اللجنـة: فيصـــل دربـــال

المقرر المساعد: هشام العجبوني

المقرر المساعـد: مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 ديسمبر 2019

جلستي اللجنة:

22 و28 جانفي 2020

القرار: الموافقة بأغلبية الحاضرين

(09 مع و01 محتفظ)

تاريخ إنهاء الأشغال: 05 فيفري 2020

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

المقرر: فيصل دربال

أوّلا . تقديم المشروع:

في إطار توجه الدولة الرامي إلى جعل تونس وجهة تكنولوجية متميزة لإيواء المستثمرين الأجانب في قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ومراكز النداء والعمل عن بعد والخدمات الموجهة للخارج (Offshoring) تقرر خلال المجلس الوزاري المضيق حول دفع الاستثمار المنعقد بتاريخ 3 جويلية 2008 وكذلك جلسة العمل الوزارية حول الاستثمار الخارجي في تونس المنعقدة بتاريخ 8 سبتمبر 2008 "القيام بعملية توسعة لقطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال من خلال إنجاز مركب تكنولوجي جديد للمساندة والخدمات عن بعد مع الحرص على مزيد تطوير الخدمات المقدمة في هذا القطب".

وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مشروع توسعة القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الاتصال" بجهة منوبة وذلك تجسيما لقرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 16 جانفي 2009 حول قطاع تكنولوجيات الاتصال والمتعلق بـ "توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال عبر إنجاز فضاءات تكنولوجية مهيئة على مساحة 100000 متر مربع بولايتي أريانة ومنوبة بكلفة تقارب 100 م.د لاحتضان المؤسسات التكنولوجية التي من شأنها أن توفر أكثر من 5000 موطن شغل في مرحلة أولى من هذا البرنامج".

ويمتد مركب منوبة على مساحة 49 هكتار تم الانتهاء من تهيئة القسط الأول منها بنحو 17300 م^2 دخلت حيز الاستغلال الفعلي بداية من 11 أكتوبر 2011 حيث تمّ إحداث فضاءات مهيئة (فضاء للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وفضاء للمؤسسات ومحضنة مشاريع) على مساحة 12620 م^2 تضم حاليا 30 مؤسسة توفّر حوالي 228 موطن شغل.

وقد ناهزت جملة الاستثمارات المنجزة بالمركب التكنولوجي بمنوبة نحو 30 م.د تمّ تمويلها من صندوق المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ومقارنة بحجم الاستثمارات المذكورة:

ـ يتم حاليا استغلال 2280 م^2 فقط من الأراضي المهيئة وهو ما يعكس محدودية الفضاءات الموضوعة على ذمة المستثمرين وباعثي المشاريع وبالتالي عدم التوفق في المساهمة بشكل فعّال في مجهود التنمية بالجهة، حيث يقتصر عدد المؤسسات المحدثة على 36 مؤسسة بطاقة تشغيل تقدّر بـ 242 موطن شغل.

ـ لم يتسنى على مستوى الوضعية المالية تحقيق التوازن المالي حيث بلغت أعباء الاستغلال المسجلة بالنسبة للفترة 2015 ـ 2017 نحو 2,2 م.د منها نحو 1 م.د نفقات التأجير. كما قدرت نفقات الاستثمار التي تمّ تمويلها عبر منحة من صندوق تنمية المواصلات بحوالي 1050 ألف دينار، وذلك مقابل تحقيق رقم معاملات بقيمة 2,1 م.د بعنوان نفس الفترة.

وسعيا لإضفاء أكثر نجاعة لمشروع "المركب التكنولوجي بمنوبة" حتى يضطلع بالدور الطلائعي الموكول له كمؤسسة تسيير وتطوير "مدينة تكنولوجية" أو "قرية ذكية" تعنى بتوفير خدمات ذات قيمة مضافة عالية لمختلف حرفائها من حاملي الأفكار الإبداعية المجددة وأصحاب المؤسسات الناشئة والصغرى والمتوسطة ووحدات البحث الوطنية والدولية لدفع التكامل والتناغم بين البعدين الأكاديمي والصناعي وتسهيل نقل التكنولوجيا والترويج للمنتجات والحلول الرقمية الوطنية، فقد بات من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لمراجعة حوكمة التصرف في مركب منوبة.

وفي هذا الإطار، عرضت وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي على رئاسة الحكومة مقترحا يتعلق بإحداث شركة خفية الاسم للتصرف في المركب التكنولوجي بمنوبة في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك حتى يتسنى توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة والمقدرة قيمتها المبدئية بنحو 300 م.د تتعلق أساسا بـ:

- بناء وتطوير فضاءات طبقا للمواصفات العالمية لإيواء أنشطة المؤسسات الخاصة بمساحة جملية لا تقل عن 100 ألف متر مربع،

- إنشاء فضاءات ترفيهية على غرار ملاعب رياضية بجميع الاختصاصات ومحاضن للأطفال ومطاعم ومسالك صحية،
- بناء فضاءات للتكوين على غرار المدرسة والجامعة ومراكز تكوين وإشهاد الإطارات في مجال التكنولوجية الحديثة،
- تركيز Datta Center قصد الاستجابة لحاجيات المؤسسات الوطنية والعالمية المنتصبة بفضاء المركب وخارجه،
- بناء فضاء للعرض Centre d'exposition لعرض منتجات الشركات وتنظيم ورشات عمل علمية والملتقيات الوطنية والدولية،
- تهيئة الأراضي البيضاء لفضاء المساندة على مساحة 19 هكتار موزعة كالتالي:
  - ✓ 5 هكتار من الأرضي المهيأة لفائدة الشركات التي ترغب في بناء فضاءات خاصة بها،
  - ✓ 14 هكتار تمثل أراضي مهيأة ومقسمة بمساحة تتراوح بين 300 م^2 و4000 م^2 لإيواء فضاءات تجارية وفضاءات سكنية وفضاءات صحية إلى جانب فضاءات الخدمات الأخرى (البلدية السريعة، مكتب بريد، البنوك...)،
  - ✓ بالاضافة إلى التعهد بتأهيل وصيانة واستغلال الفضاءات الموجودة مع تطوير فضاءات جديدة على غرار فضاءات للأعمال المشتركة وفضاء للتجديد والبحث التكنولوجي ومركز للإعلام ومحضنة وفضاء للتسهيلات الإدارية لفائدة الشركات.

وتجدر الاشارة إلى أنه استنادا إلى الدراسة التي تمّ إعدادها من قبل مكتب خبرة بتكليف من القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الاتصال":

ـ بإمكان المركب التكنولوجي بمنوبة احتضان نحو 50 مؤسسة كبرى و300 مؤسسة صغرى وناشئة وهو ما سيوفر نحو 15 ألف موطن شغل مباشر ونحو 2000 موطن شغل بصفة غير مباشرة. وهو ما يضفي ديناميكية على نفس التنمية الجهوية بولاية منوبة.

ـ المردودية المالية للشركة مضمونة حيث يتوقع تحقيق مجموع رقم معاملات خلال الفترة 2019 ـ 2025 بنحو 243 م.د ونتيجة محاسبية صافية بنحو 84 م.د.

وتبعا لما تقدّم ذكره، وبناء على قرار لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 6 ديسمبر 2018 المتعلق بـ:

ـ الترخيص في اكتتاب الدولة عينا في رأس مال الشركة المزمع إحداثها بالشراكة مع القطاع الخاص لإتمام تهيئة المركب التكنولوجي بمنوبة واستغلاله وتنشيطه في إطار التشريع التجاري الجاري به العمل وخارج إطار القانون عدد 50 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات الأقطاب التكنولوجية.

ـ مساهمة الدولة في العقارات الملحقة بمركب منوبة موضوع الرسم العقاري عدد 2360 /47059 تونس، على أن لا تتجاوز نسبة هذه المساهمة 49 % من رأس مال الشركة المزمع إحداثها.

ـ تعيين ممثلين عن القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الاتصال" من بين ممثلي الدولة صلب هياكل المداولة والتصرف للشركة المحدثة.

ـ دعوة وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي إلى متابعة إحداث هذه الشركة في جميع مراحلها وموافاة لجنة التطهير لاحقا بتقرير حول القيمة النهائية لرأس مال الشركة وهيكلتها وتركيبة مجلس إدارتها".

وحيث يعتزم إحداث شركة خفية الاسم لتطوير المركب التكنولوجي بمنوبة تساهم في رأس مالها:

ـ الدولة عينا بقيمة الأراضي والبناءات الموجودة بمركب منوبة والتي تم تقدير قيمتها طبقا لتقرير الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بنحو ثمانية وخمسون مليونا وثلاثمائة ووثلاثة تسعون ألفا وثمانمائة وسبعة وستون دينارا (58.393.867,000 د) تتوزع على النحو التالي وذلك على أن لا تتجاوز هذه المساهمة نسبة 49 % من رأس المال.

	القيمة الجملية بالدينار
قيمة الأراضي	28.910.000,000
قيمة الغراسات	435.240,000
قيمة البناءات	27.280.331,000
قيمة السور والمدخل الرئيسي	1.768.296.000
القيمة الجملية	**58.393.867,000**

ـ صندوق الودائع والأمانات بالنظر للمهام الموكولة إلى الصندوق طبقا للفصل الثاني من المرسوم عدد 85 لسنة 2011 المؤرخ في 13 سبتمبر 2011 المتعلق بإحداث صندوق الودائع والأمانات.

ـ شريك أو شركاء استراتجيين من القطاع الخاص محليين أو دوليين يتم اختيارهم عن طريق نشر إعلان لإبداء الرغبة في المساهمة في رأس مال الشركة بغرض إضفاء الشفافية في عملية الاكتتاب وانتقاء شركاء استراتيجيين يستجيبون للشروط التالية:

- الخبرة الناجحة في مجال تسيير المركبات التكنولوجية المماثلة،
- القدرة المالية على تمويل الاستثمارات اللازمة وتنفيذها في أفضل الآجال (بنية تحتية متطورة، فضاءات تستجيب للمواصفات العالمية، مراكز بحث وتجديد عصرية ومجهزة بأحدث التجهيزات، شبكات اتصالات متطورة...)،
- القدرة على اكساب المركب التكنولوجي بمنوبة الإشعاع الدولي من خلال استقطاب الشركات الدولية ومراكز البحث والتطوير العالمية وكبرى المؤسسات الجامعية الرائدة في مجال اختصاص المركب التكنولوجي.

بناء على ما سبق ذكره وطبقا للتراتيب الجاري بها العمل، وباعتبار أن مساهمة الدولة في رأس مال الشركة تتطلب إصدار قانون في الغرض. وفي هذا الإطار يندرج مشروع هذا النص التشريعي إلى الترخيص لوزير المالية القائم في حق الدولة في الاكتتاب عينا في رأس مال شركة التصرف في المركب التكنولوجي بمنوبة.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الأربعاء 22 جانفي 2020 خصصتها للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب.

وأثناء النقاش، أكّد عدد من النواب على أهمية مشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار توجه الدولة إلى جعل تونس وجهة تكنولوجية متميّزة لجلب الاستثمار الأجنبي في قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، بالإضافة لما سيوفره من مواطن شغل موضحين أنّ الأقطاب التكنولوجية تعتبر من المشاريع المهيكلة لجلب الاستثمار.

كما اقترح نواب آخرون التوجه نحو المناطق الداخلية لإحداث أقطاب تكنولوجية لما لها من خصوصيات طبيعية يمكن أن تكون عامل أساسي لجلب المستثمرين، وذلك في إطار فك العزلة عن هذه الجهات وتخفيف الضغط على العاصمة.

واستفسر النواب عن مدى إمكانية جعل قطب منوبة قطب اختصاص وعن مدى مساهمة الدولة فيه بالإضافة إلى طلب مدّ اللجنة بدراسة حول مردودية هذا المشروع، وطالبوا بالتدقيق في تقييم تجربة الأقطاب التكنولوجية على غرار قطب الغزالة خاصة في ما يتعلق بحسن التصرف.

كما تطرق النواب إلى مسألة التفويت في الأراضي الراجعة للدولة إلى أصحاب المشاريع، وأكّدوا على توفير الضمانات الضرورية في عملية التفويت لضمان الشفافية من ناحية، كما شدّدوا على ضرورة أن يكون المساهمون تونسيون لتفادي تحويل الأرباح المتأتية من التفويت في الأراضي إلى مؤسسات أجنبية والتي ستكون بالتالي بالعملة الصعبة.

كما أكّد النواب على ضرورة التسريع في إنجاز مثل هذه المشاريع وتفادي البطء الملحوظ الذي تمّ تسجيله في انجازها.

وبعد التداول والنقاش، قررت اللجنة الاستماع إلى السيد وزير المالية لتقديم التوضيحات اللازمة حول مشروع القانون.

واستمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية بتاريخ 28 جانفي 2020 إلى السيد وزير المالية الذي كان مرفوقا بثلة من إطارات الوزارة ومن إطارات وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

وفي مستهل الجلسة، تولى السيد الوزير تقديم بسطة حول أهمية هذا القطب التكنولوجي التي يندرج في إطار توجّه الدولة إلى جعل تونس وجهة تكنولوجية متميّزة ، ووضّح أنّ هذا المشروع يندرج في إطار تصوّر شامل واستراتيجي وداعم لمخطط تونس الرقمية والتكنولوجيا الذكية، بالإضافة إلى أن هذا القطاع ذو مردودية اقتصادية كبيرة ومستقطب لعدد هام من الكفاءات الشبابية التونسية في مجال التكنولوجيات الحديثة.

كما أكّد السيد الوزير أنّ الهدف من إنشاء شركة التصرف هو تطوير خدمات القطب التكنولوجي لتصبح ذات قيمة مضافة عالية تلبّي رغبات مختلف حرفائها من حاملي الأفكار الإبداعية المجددة وأصحاب المؤسسات الناشئة والصغرى والمتوسطة ووحدات البحث الوطنية والدولية.

ومن جهته، بيّن السيد مدير عام الأقطاب التكنولوجية الذكية أنّ تسيير المركّب التكنولوجي بمنوبة يتم حاليا من قبل مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية، وهي مؤسسة حديثة وناتجة عن دمج بين قطب الغزالة ومؤسسة التكوين الموجودة في قطب الغزالة والتي تمّ دمجها في إطار مؤسسة عمومية جديدة تسمى "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"، وتُشرف هذه المؤسسة على قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال والمركّب التكنولوجي بمنوبة و19 مركزا جهويا للعمل عن بعد موزعين على كامل تراب الجمهورية إلى جانب مركز جديد في طور الإنجاز بالنحلي.

وباعتبار المهام المنوطة بعهدة مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية، بات من الضروري مراجعة مشمولات هذه المؤسسة في إطار مخطط متكامل لإعادة هيكلتها وتحسين مردوديتها. لذلك تمّ اقتراح تسيير المركّب التكنولوجي بمنوبة الذي تمّ إحداثه كتوسعة لقطب الغزالة عن طريق مؤسسة مهيكلة ومتطورة خاصة وأنّ هذا المركب يتمتع بكل مقوّمات النجاح في ما يتعلق بموقعه الاستراتيجي المحاذي للمركب الجامعي بمنوبة والمحاذي لرصيد عقاري هام.

ووضّح أنّ شركة تصرف هي شركة خفية الاسم تساهم في رأس مالها الدولة عينيا بـ 49 % وذلك بقيمة الأراضي والبناءات الموجودة بمركب منوبة ويساهم صندوق الودائع والأمانات وشركاء استراتيجيين من القطاع الخاص محليين أو دوليين بنسبة 51 %. مؤكدا أنه يتم اختيار الشركاء عن طريق نشر إعلان لإبداء الرغبة في المساهمة في رأس مال الشركة بغرض إضفاء الشفافية في عملية الاكتتاب.

وفي نفس السياق، أفاد السيد المدير العام للأقطاب التكنولوجية الذكية أنّ صندوق الودائع والأمانات يتولى اختيار بنك الأعمال وفق كراس شروط. ويتكفل بنك الأعمال من جهته في اختيار المستثمر الأجنبي الأقدر في المجال التكنولوجي والابتكار والتجديد ودعم المشاريع والذي يمكن أن يستقطب أهم الشركات العالمية في هذا المجال على غرار Oracle، Amazon، Apple...

كما أفاد أنّ شركة التصرّف في المركب التكنولوجي بمنوبة ستتولى بعد تكوينها تأهيل حوالي 17000 م^2 من الفضاءات الموجودة مع تطوير فضاءات تكنولوجية جديدة تستجيب للمواصفات العالمية لجلب المستثمرين واستقطاب الكفاءات من مهندسين في المجال التكنولوجي للحدّ من هجرة الأدمغة، كما ستتولى هذه الشركة إنجاز بناءات عصرية وتهيئة الأراضي البيضاء بفضاء المساندة على مساحة 19 هكتار.

وأشار أن الدولة بإمكانياتها الحالية غير قادرة على إنجاز هذه الاستثمارات وتحقيق الأهداف المرجوّة من إنشاء المركب التكنولوجي بمنوبة، لذلك بات من الضروري إحداث هذه الشركة لتوفير التمويلات اللازمة خاصة من خلال فسح المجال للشركاء الاستراتيجيين.

وأكّد السيد المدير العام للأقطاب التكنولوجية الذكية أنّ اعتماد شركات التصرّف في تسيير المركبات التكنولوجية توجّه معمول به في عديد البلدان على غرار القرية الذكية في مصر وفي المغرب.

ودار نقاش، تركزت فيه تدخلات النواب حول النقاط التالية:

- ضرورة تخفيف الضغط على العاصمة في ما يتعلق بإحداث الأقطاب التكنولوجية والتوجه نحو المناطق الداخلية التي تتمتّع بمميزات طبيعية تعتبر واجهة لجلب المستثمرين وفك العزلة عنها،
- ضرورة مد اللجنة بمخطط الأعمال للإطلاع على أهم أسس هذا المشروع وكل الجوانب المالية المتعلقة به،
- الإشارة إلى تدهور وضعية القطب التكنولوجي بالغزالة خاصة بالنسبة للاكتظاظ المروري للمنطقة المحاذية له إلى جانب الاشكاليات المتعلقة بالتصرف،
- التأكيد على توفير الضمانات الضرورية في التفويت في الأراضي الراجعة للدولة إلى أصحاب المشاريع لضمان الشفافية وعدم المضاربة من قبل المستثمر الأجنبي، الذي سيستفيد من حصص(dividendes) الأرباح عند توزيع الارباح المتأتية من القيمة الزائدة (plue value) عند بيع الأراضي التونسية. واقتراح وضع هذه الأراضي على ذمة الوكالة العقارية للسكنى لتمكينها من الاستفادة من القيمة الزائدة عند بيع العقار. ويمثل هذا الاحتراز عنصرا يحول دون المصادقة على مشروع هذا القانون خاصة في ظل غياب معلومات تتعلق بنسبة مشاركة المستثمر الاستراتيجي وصندوق الودائع والأمانات وكذلك التفويت في الأراضي وما يمثله في الربح الإجمالي المحتمل والبالغ 84 مليون دينار،
- التأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مثل هذا المشروع مع الإشارة إلى أهمية ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في متابعة وانجاز مثل هذه المشاريع.

وتفاعلا مع تدخلات النواب، أكد السيد وزير المالية أنّ الأراضي موضوع التفويت هي الأراضي البيضاء لفضاء المساندة (zone d'appui) على مساحة 19 هكتار وذلك لبناء فضاءات صحية وفضاءات تجارية وفضاءات سكنية إلى جانب فضاءات الخدمات الأخرى على غرار البنوك والبريد والبلدية السريعة الخ... معتبرا أنّ الهدف الاساسي لهذا المشروع هو توفير طاقة تشغيلية عالية والتي تقدّر بحوالي 5000 موطن شغل لأصحاب الشهائد العليا وهذا يمثل أضعاف الربح المنجر عن التفويت في هذه الأراضي.

وأضاف السيد الوزير أنّ المستثمر الأجنبي سيجلب العملة الصعبة للدولة لذلك لا يمكن منعه من شراء الأراضي نظرا لما سيوفره للدولة من دعم وتمويلات في المجال التكنولوجي وذلك في إطار الانفتاح على السوق، وهذا معمول به في مصر واسبانيا وتركيا الخ...

وأفاد السيد مدير عام المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية أنّ التفويت سيكون بصفة تدريجية مشيرا إلى أنه سيتم عرض هذه الأراضي للبيع وفق كراس شروط مضبوط وستساهم الأموال المتأتية من بيع هذه الأراضي في تمويل المشروع.

كما أضاف أنّ شركة التصرف غير خاضعة للقانون عدد 9 لسنة 1989 والقانون المتعلق بالأقطاب التكنولوجية لتجاوز العراقيل واضفاء أكثر مرونة في ما يتعلق بالجانب القانوني في معاملات شركة التصرف.

وبالنسبة لمخطط الأعمال، أفاد أنّها نسخة أولية وسيتولى بنك الأعمال اعداد النسخة النهائية.

وبخصوص وضعية قطب الغزالة، أشار السيد مدير عام الأقطاب التكنولوجية الذكية أن قطب الغزالة مصنّف في المرتبة العاشرة عالميا من حيث كفاءته وقدرته على احتضان المؤسسات الناشئة ومرافقتها خاصة في بيع منتوجاتهم في الخارج وتشريكهم في المعارض في إطار تصدير الذكاء، مع الإشارة إلى وجود 19 فضاء جهوي ، وذلك للعمل عن بعد في كل ولاية لغاية تسهيل التصدير والتوريد من أي مكان من تراب الجمهورية.

وأضاف أن مركز الابتكار بقطب الغزالة الذي تمّ إنشاؤه حديثا هو الوحيد في إفريقيا في احتضان أصحاب أفكار المشاريع المتجددة مع الإشارة إلى أنّ قطب الغزالة يضم 5000 مهندس.

وبالنسبة لإشكالية حركة المرور في المنطقة المحاذية لقطب الغزالة، أفاد أنّ هذه الوضعية بسبب المنطقة الصناعية "شطرانة" المحيطة بالقطب التي تسببت في اكتظاظ حركة المرور مشيرا إلى أنّ هذا الجانب متعلق بوزارة التجهيز والتهيئة الترابية.

وفي نفس السياق، أفاد السيد الوزير أنّ خارطة الأقطاب التكنولوجية يجب أن تتبني على أساس الرؤية الاستراتيجية لتونس 2050 التي قامت بها وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتي تعتبر من أفضل الدراسات، مع الإشارة إلى أنّ هذه الدراسات الاستراتيجية من شأنها التخفيض من كلفة المشاريع.

وبالنسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، أكد على أنّ احداث شركة التصرف في المركب التكنولوجي ستكون في إطار الشراكة حتى يتسنى توفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة والمقدّرة بحوالي 300 مليون دينار مشيرا إلى نجاح عديد التجارب المعتمدة على الشراكة بين القطاع العام والخاص في عديد القطاعات على غرار قطاع المحروقات ومحطة رادس لإنتاج الكهرباء والغاز التي تعتبر من أفضل المحطات لانتاج الكهرباء.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال